

Distr.: General
3 March 2021
Arabic
Original: English

رســالة مؤرخة 1 آذار/مارس 2021 موجهة من رئيســة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشــرف بأن أرفق طيه نســخة من الإحاطة التي قدمتها الســفيرة جيرالدين بيرن ناســون، الممثلة الدائمة لأيرلندا، بصــفتها رئيســة لجنة مجلس الأمن المنشــأة عملا بالقرار 751 (1992)، بشــأن الصــومال، فيما يتعلق بجلســة التداول بالفيديو بشــأن ”الحالة في الصــومال“ المعقودة يوم الخميس، 25 شباط/فبراير 2021.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء المجلس (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببتها جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) ليندا توماس – **غرينفيلد**
رئيسة مجلس الأمن



21-02987 (A) 040321 080321



المرفق

إحاطة مقدمة من الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون، بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 751 (1992) بشأن الصومال

وفقا للتكليف الصادر بموجب الفقرة 11 (ز) من القرار 1844 (2008)، يشرفني أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن بصفتي رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 751 (1992) بشأن الصومال. وستغطي هذه الإحاطة الفترة من 29 تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى 25 شباط/فبراير 2021.

إن هذه أول إحاطة مقدمة من رئيسة اللجنة منذ اتخاذ القرار 2551 (2020) في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وبموجب ذلك القرار، جدد المجلس الرفع الجزئي لحظر الأسلحة والإعفاء من تجميد الأصول لأسباب إنسانية، من دون أن يحدد تاريخ انتهاء العمل بهذا التجديد. وخفف القرار أيضا بعض شروط الرفع الجزئي وأعاد تأكيد الحظر على مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وأضاف إلى قائمة المكونات وجدد أيضا ولاية فريق الخبراء المعني بالصومال حتى 15 كانون الأول/ديسمبر 2021. وعقب اتخاذ القرار، عيّن الأمين العام ستة أعضاء في الفريق في 11 كانون الأول/ديسمبر 2020.

وفي القرار 2551 (2020)، طلب المجلس أيضا من فريق الخبراء مواصلة تبادل المعلومات بشأن الشبكة المالية لحركة الشباب مع حكومة الصومال الاتحادية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. كما طلب منه مواصلة العمل مع أصحاب المصلحة لوضع خطة لتعطيل الشبكة المالية لحركة الشباب.

وخلال أول اجتماع إلكتروني لها خلال هذا العام، والذي عقد عن طريق الدوائر المغلقة للتداول بالفيديو في 29 كانون الثاني/يناير، اجتمعت اللجنة مع أعضاء فريق الخبراء للاستماع إلى برنامج عملهم لعام 2021.

وأفاد المنسق بأن الفريق لا يزال يتعاون بنشاط مع حكومة الصومال الاتحادية في مشاريع في مقديشو وفي الولايات الاتحادية الأعضاء على السواء، مشيرا إلى أن الفريق ركز في عام 2020 على إعادة بناء علاقة عمل إيجابية مع حكومة الصومال الاتحادية. وأثنى عدد من أعضاء اللجنة على التقدم المحرز في العلاقة بين الفريق وحكومة الصومال الاتحادية منذ العام الماضي وأعربوا عن أملهم في أن يستمر تعزيزه. وأعرب أعضاء اللجنة أيضا عن تقديرهم لعمل الفريق في سبيل تعطل الشبكة المالية لحركة الشباب.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة تقريرين شهريين مستكملين من فريق الخبراء، وفقا للتكليف الصادر بموجب القرار 2498 (2019). كما تلقت اللجنة رسالتين من الدول الأعضاء. وتعلقت إحداهما بمسائل الإعفاء من حظر الأسلحة، وقد ردت اللجنة عليها. وكانت الرسالة الأخرى بخصوص التقرير النهائي للفريق المقدم في إطار ولايته السابقة، والذي لا يزال قيد النظر.

سأوجز فيما يلي بعض الإحصاءات المتعلقة بطلبات الإعفاء من حظر الأسلحة والإخطارات. قبل اتخاذ القرار 2551 (2020)، تلقت اللجنة إخطارا مسبقا بالتسليم وإخطارا بعد التسليم من حكومة الصومال الاتحادية، عملا بالفقرات 11 و 13 و 16 من القرار 2498 (2019). وعقب اتخاذ القرار 2551 (2020)، وافقت اللجنة على طلب إعفاء وتلقت خمسة إخطارات مسبقة وإخطارا واحدا بعد التسليم، وجميعها من حكومة الصومال الاتحادية، عملا بالفقرات 10 و 11 و 13 و 16 من القرار نفسه. وتلقت اللجنة أيضا

ثمانية إخطارات مسبقة بالتسليم من الدول الأعضاء أو المنظمات الدولية الموردة، وفقا للفقرات 11 و 14 و 17 من القرار 2551 (2020).

أخيرا، تلقت اللجنة نسخة من التقرير نصف السنوي المقدم من حكومة الصومال الاتحادية إلى مجلس الأمن، عملا بالفقرة 37 من القرار 2551 (2020) عن هيكل قوات الأمن التابعة لها وتكوينها وقوامها ونشرها وعن حالة القوات الإقليمية وقوات الميليشيات.